

استكمال بناء المعايير الوطنية والعربية للمحاسبة في ضوء المعايير الاسلامية:

دراسة مقارنة لدول السعودية ومصر وماليزيا
ومجلس التعاون لدول الخليج العربية

د . محمد شريف توفيق

أستاذ المحاسبة المالية

كلية التجارة - جامعة الزقازيق

<http://www.mstawfik.bizhosting.com>

sherif_tawfik@yahoo.com

٢٠٠٨

استكمال بناء المعايير الوطنية والعربية للمحاسبة في ضوء المعايير الإسلامية: دراسة مقارنة لدول السعودية ومصر وماليزيا ومجلس التعاون لدول الخليج العربية

د . محمد شريف توفيق
أستاذ المحاسبة المالية
كلية التجارة - جامعة الزقازيق

<http://www.mstawfik.bizhosting.com>
sherif_tawfik@yahoo.com

ملخص البحث : Abstract

بالاطلاع علي تجارب الدول العربية في بناء معاييرها للمحاسبة نجد ان معظمها يتميز بخصائص: البعد عن اصدار معايير اسلامية للمحاسبة - عدم وجود تنظيم متكامل لاصدارها ومتابعتها بكل جديد - عدم وجود موقع مستقل علي الانترنت لمتابعتها وغير ذلك. وعلي خلاف ذلك لاحظ الباحث تميز التجربة الماليزية وشمولها لاهم المعايير الاسلامية. كذلك تصدر هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية AAOIFI بالبحرين معايير محاسبية طبقا للشريعة الاسلامية لم يتم الاستفادة منها بعد بالكامل.

وقد دفعت تلك الاعتبارات الباحث لبحث موضوع بيان سبل استكمال بناء تلك المعايير الوطنية والعربية. وقد تناول البحث هذه الاعتبارات من خلال قسمين: الاول شمل دراسة مقارنة لخصائص بناء المعايير في الدول والهيئات الوطنية والعربية، وعرض وتقييم التجارب المصرية والماليزية والسعودية ومجلس التعاون الخليجي في بناء معايير المحاسبة المالية. اما القسم الثاني فشمّل اطارا مقترحا لبناء المعايير الاسلامية لمحاسبة الزكاة السعودي وعرض القوائم المالية في المؤسسات المالية الاسلامية من المعيار الماليزي.

وقد انتهى البحث الي بيان مدي شمول وجودة التجربة الماليزية واوجة قصور واستكمال التجارب العربية في بناء المعايير المحاسبية من خلال: ضرورة استكمال محورها التنظيمي وانشاء مجالس معايير المحاسبة ومواقعها علي الانترنت وبناء معاييرها الاسلامية ودعمها بكل جديد. ويتعين في هذا الشأن الاسترشاد بتجربة الـ ٢١ معيار اسلامي Shari'a Standards (SSs) التي اصدرتها هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions عام ٢٠٠٥ بمملكة البحرين.

مقدمة البحث :

تتضمن معايير المملكة العربية السعودية اطارا فكريا للمحاسبة المالية ومعيارا اسلاميا يتناول المحاسبة المالية للزكاة، ١٧ معيار مزاوالات. من ناحية أخرى تصدر معايير المحاسبة المصرية كترجمة لبعض المعايير الدولية للمحاسبة من الجهاز المركزي للمحاسبات (شركات القطاع العام - ٢٠ معيار) ووزارة الاستثمار (٣٩ معيار من هيئة سوق المال للشركات المقيدة بالبورصة) بدون اي معايير اسلامية رغم الحاجة اليها. وعلى مستوى التكامل العربي، فقد أنشئت هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية GCCAAO بهدف القيام بكل ما من شأنه تنظيم وتطوير مهنة المحاسبة والمراجعة في دول مجلس التعاون وتحقيق التنسيق والتوحيد والتكامل المحاسبي والدولي بينها، وعلى الأخص مراجعة وتطوير وإعداد واعتماد المعايير المهنية من معايير المحاسبة والمراجعة وقواعد سلوك وآداب المهنة (بعيدا عن مجرد ترجمة المعايير الدولية ولكن بناء على الظروف الإقليمية او الوطنية غير الاسلامية). وهذه الهيئة لها موقع على الانترنت يتضمن اهم مصادر تلك المعايير، وقد أصدرت حتى الان عدد ١٣ معياراً عربياً (بالإضافة لمعياري اهداف ومفاهيم المحاسبة باللغة العربية وعلي CD - ضمن معايير الاطار الفكري) من معايير المحاسبة المالية هي (بدون اي معايير اسلامية):^١

- ١- معيار العرض والإفصاح (يقابل المعيار الدولي رقم ١).
- ٢- معيار الأصول الثابتة (يقابل المعيار الدولي رقم ١٦).
- ٣- معيار الأصول غير الملموسة (يقابل المعيار الدولي رقم ٣٨).
- ٤- معيار المخزون (يقابل المعيار الدولي رقم ٢).
- ٥- معيار الاستثمار في الأوراق المالية (يقابل المعيار الدولي رقم ٤٠).
- ٦- معيار الإيرادات (يقابل المعيار الدولي رقم ١٨).
- ٧- معيار عقود الإيجار (يقابل المعيار الدولي رقم ١٧).
- ٨- معيار العملات الأجنبية (يقابل المعيار الدولي رقم ٢١).
- ٩- معيار القوائم المالية المرحلية (يقابل المعيار الدولي رقم ٣٤).
- ١٠- معيار تكاليف البحث والتطوير (يقابل المعيار الدولي رقم ٩ سابقا).
- ١١- معيار الإفصاح عن العمليات مع ذوى العلاقة (يقابل المعيار الدولي رقم ٢٤).
- ١٢- معيار توحيد القوائم المالية (يقابل المعيار الدولي رقم ٢٧ سابقا).
- ١٣- معيار التقارير القطاعية (يقابل المعيار الدولي رقم ١٤).

على أن تسرى هذه المعايير - بعد المراجعة حالياً - على دول أعضاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية وهي :

- ١- المملكة العربية السعودية.
- ٢- دولة الكويت.
- ٣- دولة قطر.
- ٤- دولة الإمارات العربية المتحدة.
- ٥- مملكة البحرين.
- ٦- سلطنة عُمان.

^١ <http://www.gccaa.org>

من ناحية ثالثة تشمل التجربة الماليزية هيكلًا رائدًا لبناء معايير المحاسبة يرتبط من ناحية بالمعايير الدولية للمحاسبة ويتناولها في المنشآت الخاصة وغير الخاصة والظروف المحلية والإسلامية. ومن ناحية أخرى يشمل أيضًا معايير مطورة محليًا ومعياري إسلامي بعنوان "عرض القوائم المالية في المؤسسات المالية الإسلامية (أهم عناصره واردة حرفيًا بالقسم الثاني).

وفي ضوء ذلك يتناول هذا البحث دراسة تحليلية مقارنة لنمط بناء معايير هذه الجهات، مع إشارة خاصة لبناء أهم المعايير الإسلامية بهدف بيان سبل الاستفادة منها في استكمال بناء المعايير الوطنية والعربية.

هدف البحث

- ١- تقييم تجارب/ استراتيجيات بناء معايير المحاسبة المالية بدول ماليزيا والمملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية (تجارب محلية/ وطنية) ومجلس التعاون لدول الخليج العربية (تجربة عربية دولية) باعتبارها تجارب رائدة لإصدار معايير محاسبة مالية أو تنظيم السياسة المحاسبية محليًا في ظل وجود المعايير الدولية للمحاسبة.
- ٢- لقاء الضوء على التجربة الماليزية في إصدار المعايير المحاسبية الوطنية والإسلامية في ظل المعايير الدولية، مع اتجاهها حاليًا للتوافق مع الاتجاه العالمي الرهن لعولمة المعايير الدولية للمحاسبة باستراتيجية محددة.
- ٣- تقديم إطار مقترح لبناء المعايير الإسلامية لمحاسبة الزكاة وعرض القوائم المالية في المؤسسات المالية الإسلامية (كحد أدنى) بهدف الاسترشاد بهما في استكمال بناء المعايير العربية.

حدود البحث

- ١- اقتصر البحث على دراسة حالة كل من معايير المحاسبة بكل من جمهورية مصر العربية ومجلس التعاون الخليجي وتجربة المملكة العربية السعودية بسبب أنها تقريباً - حتى علم الباحث - هي الجهات العربية الوحيدة بالمنطقة التي أصدرت معايير محاسبة مالية وتحتاج استكمال، ولهما مواقع لمصادرهما تكاد تكون معروفة على الانترنت.
- ٢- استرشد الباحث في التقييم بالتجربة السعودية - التي عاصرها - من واقع محتويات موقع الانترنت للهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين^٢ ومطبوعاتها باعتبارها الجهة الوحيدة المعنية بإصدار المعايير في المملكة العربية السعودية.

٣- لا يتضمن البحث تقييم معايير المراجعة، ولا مشاريع المعايير تحت الإصدار المعروضة على مواقع الانترنت بالدول العربية، ولا يتضمن دراسة قواعد سلوك وآداب المهنة، ولا يتضمن دراسة نظام المحاسبين القانونيين.

٤- يعتبر الباحث ان التجربة الماليزية هي اشل تجارب بناء المعايير بالدول النامية والاجدر بالاسترشاد لانها : تشمل اكبر عدد من المعايير - ترتبط تماما بالمعايير الدولية - تصنف المعايير لتسري علي المنشآت غير الخاصة والخاصة - تصدر ايضا معايير محلية واسلامية مميزة - لها موقع مميز علي الانترنت <http://www.masb.org.my> ويعرض محتويات كل المعايير. ويتناول المبحث الثالث اهم عناصر هذه التجربة بالتفصيل. بينما لا يعرض موقع هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات الاسلامية المالية بالبحرين اي من معايير الشريعة الاسلامية التي طورها في هذا الشأن.

القسم الاول

دراسة مقارنة لخصائص بناء معايير المحاسبة في الدول والهيئات المختارة في الدراسة

جدول رقم (١)

أوجه التشابه والاختلاف بين الدول والهيئات المختارة في الدراسة

وملخص موقف استراتيجية بناء معايير المحاسبة بها، مع اشارة للمعايير الاسلامية *

البند	دولة ماليزيا	دولة المملكة العربية السعودية	دولة جمهورية مصر العربية	هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون الخليجي (٦ دول)
استراتيجية بناء المعايير	وطنية واسلامية بخلفية المعايير الدولية	وطنية واسلامية بخلفية المعايير الامريكية	ترجمة المعايير الدولية مع تطويعها محليا	اقليمية بخلفية المعايير الامريكية
عدد معايير المصدرة	٥٣ + ١ اسلامي لعرض القوائم المالية في المؤسسات المالية الاسلامية + ٣٦ =	١٧ + ١ اسلامي لمحاسبة الزكاة وضريبة الدخل + ٢ محلي (*) = ٢٠	٢٠ + ٣٩ (الجهاز المركزي للمحاسبات ووزارة	١٣

	الاستثمار) = ٥٩		٩٠ (انظر شكل ١)	
معايير الاطار الفكري المصدرة	٢ (اهداف ومفاهيم المحاسبية)	١ اطار فكري غير مستقل	٢ (اهداف ومفاهيم المحاسبية)	باطار فكري واسلامي
تصنيف المعايير (ولغتها)	لا تصنيف محدد (العربية)	تصنيف محدد : شركات قطاع عام ومقيدة بالبورصة (العربية)	لا تصنيف محدد (العربية)	لشركات غير خاصة - لشركات خاصة - محلي* واسلامي (الانجليزية)
وجود معايير اسلامية**	لا يوجد	لا يوجد	١ معيار "الزكاة وضريبة الدخل"	١ معيار "عرض القوائم النالية في المؤسسات المالية الاسلامية" (انظر القسم الثاني)
وجود سوق مال	يوجد	يوجد	يوجد	يوجد سوق مال قوي (٩٢٦ شركة محلية مقيدة + ٤ اجنبية)
الموقع الجغرافي	اسيا	افريقيا	اسيا	اسيا
النمو الاقتصادي	نامية	نامية	نامية	نامية
الدين	الاسلام	الاسلام	الاسلام	الاسلام
عدد مواقع الانترنت للمهنة ولغاتها	١ انجليزي/ عربي	٢ انجليزي/ عربي	١ انجليزي/ عربي	٣ انجليزي: معهد المحاسبين الماليزيين: www.mia.org.my معهد المحاسبين القانونيين الماليزيين: www.micpa.com.my مجلس معايير المحاسبة الماليزي: www.masb.org.my
	هيئة المحاسبة والمراجعة لمجلس التعاون الخليجي : www.gccaa.org	الجهاز المركزي للمحاسبات : www.cao.gov.eg وزارة الاسـتثمار واصدرت المعايير هيئة سوق المال بالموقع www.cma.gov.eg	الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين: www.socpa.org.sa	

متقدمة جدا	متقدمة	متقدمة	متقدمة	المهنة (اختبارات الزمالة وقواعد السلوك ومراقبة جودة الاداء)
<p>المعايير الدولية غير مسموح بها للشركات المسجلة محليا بسوق المال في بعض دول الخليج.</p> <p>المعايير الدولية ملزمة لبعض الشركات (البنوك) المسجلة محليا بسوق المال في دول الخليج الاخرى.</p>	<p>المعايير الدولية ملزمة لكل الشركات المسجلة محليا بسوق المال</p>	<p>المعايير الدولية غير مسموح بها للشركات المسجلة محليا بسوق المال</p>	<p>المعايير الدولية غير مسموح بها للشركات المسجلة محليا بسوق المال</p>	<p>تصنيف هيئة "ديلوويت" لتبني المعايير الدولية</p>

(*) معايير محلية: هي معايير للمحاسبة صادرة في دولة او هيئة ليس لها اي مقابل سواء في المعايير الدولية او معايير الدول الاخرى، وتنشأ من الظروف المحلية فقط. مثل معايير المصروفات التسويقية والادارية والتقارير المالية الاولية الصادرة بالسعودية.

(* *) يتعين في هذا الشأن الاشارة ايضا لتجربة الـ ٢١ معيار اسلامي Shari'a Standards (SSs) التي اصدرتها هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions عام ٢٠٠٥ بالبحرين www.aaofii.com.

تنظيم البحث

يتكون هذا البحث من :

القسم الاول : دراسة مقارنة لخصائص بناء معايير المحاسبة في الدول والهيئات المختارة في الدراسة

المبحث الأول: الحاجة الي معايير اسلامية للمحاسبة

- المبحث الثاني: يتناول استكمال تجربة مصر فى إصدار معايير المحاسبة المالية (بناء على ترجمة المعايير الدولية وتطويرها للظروف المحلية).
- المبحث الثالث: يتناول عرض تجربة ماليزيا فى إصدار معايير المحاسبة المالية (بناء على الظروف المحلية والاسلامية وبخلفية المعايير الدولية).
- المبحث الرابع: يتناول استكمال تجربة المملكة العربية السعودية فى إصدار معايير المحاسبة المالية (بناء على الظروف المحلية والاسلامية وبخلفية المعايير الامريكية).
- المبحث الخامس: يتناول استكمال تجربة مجلس تعاون دول الخليج فى إصدار معايير المحاسبة المالية على المستوى الخليجي (بعيدا عن مجرد ترجمة المعايير الدولية ولكن بناء على الظروف الاقليمية او الخليجية وبخلفية المعايير الامريكية).
- القسم الثاني: يتناول اطار مقترح لبناء المعايير الاسلامية لمحاسبة الزكاة السعودي وعرض القوائم المالية فى المؤسسات المالية الاسلامية من المعيار الماليزى.

اهم الدراسات السابقة:

دراسة توفيق (١٩٨٧)^٣

تناولت هذه الدراسة تيرير تنظيم السياسة المحاسبية فى المجتمع، من خلال إصدار معايير المحاسبة المالية مع تطبيق هذا التبرير على المملكة العربية السعودية، هذا إلى جانب تقديم نموذج لمنهج تنظيمى مقترح لاستكمال بناء ومتابعة معايير المحاسبة فى المملكة مستقبلاً تناول نوعية المعايير الواجب صدورها - خصوصاً ما يتعلق باستكمال العرض والإفصاح فى المملكة - وتنظيم الجهة التى ستتولى إصدار ومتابعة المعايير المحاسبية. إلا أن هذه الدراسة رغم أهميتها فى هذا الوقت لم تتضمن أى دراسة اختبارية بشأن المعايير، او بناء اي معايير اسلامية.

دراسة توفيق (١٩٨٩)^٤

^٣ محمد شريف توفيق ، "رؤية مستقبلية نحو المحاور الرئيسية لتطوير بناء المعايير المحاسبية فى المملكة العربية السعودية: منهج تنظيمى للسياسة المحاسبية على المستوى الكلى"، مجلة الإدارة العامة (الرياض، معهد الإدارة العامة ، العدد ٥٥ ، سبتمبر ١٩٨٧) ، ص ص ١٦٧-٢٣٥.

^٤ محمد شريف توفيق ، "قياس متطلبات العرض والإفصاح العام وتقييم مدى توافرها فى التقارير المالية للشركات المساهمة وفى معيار العرض والإفصاح العام بالمملكة العربية السعودية"، مجلة الإدارة العامة (الرياض، معهد الإدارة العامة، العدد ٦١ ، فبراير ١٩٨٩) ، ص ص ١١٣-٢٠١.

تتميز هذه الدراسة بأنها تضمنت اول دراسة اختبارية لقياس مدى توافر متطلبات العرض والإفصاح العام فى معيار العرض والإفصاح بالمملكة العربية السعودية مقارنة بما هو متاح فى التقارير المالية المنشورة فعلاً من جهة ومن جهة أخرى من قائمة الاستقصاء حسب متطلبات قطاع مستخدمى البيانات المحاسبية. وقد أظهرت النتائج الاختبارية للدراسة عدم تجانس احتياجات قطاعات المستخدمين العامين فى المملكة للمعلومات المحاسبية، ولم تشمل اي معايير اسلامية.

دراسة الوابل (١٩٩٠)^٥

تناولت هذه الدراسة ترتيب معايير المحاسبة التى يجب أن تصدرها الجهات المهيمنة على بناء وإصدار المعايير بالمملكة العربية السعودية بناء على استبيان لاستطلاع آراء الأطراف المعنية. وقد أعدت الدراسة قائمة بالمعايير المطلوب إصدارها بالمملكة تضمنت القائمة المعايير التالية المقترح إصدارها على مرحلتين: المرحلة الأولى وفيها يتم إصدار معايير: تقييم وعرض المخزون - المحاسبة عن الأصول طويلة الأجل ومحاسبة الاستهلاك - قياس وعرض الأصول والالتزامات المتداولة - التحقق والاعتراف بالإيراد - الإفصاح عن السياسات المحاسبية - المحاسبة عن الاستثمارات - المحاسبة عن الالتزامات طويلة الأجل والإفصاح عنها - المحاسبة عن العقود والإشاعات طويلة الأجل - المحاسبة عن الزكاة والضرائب وكيفية معالجتها فى القوائم المالية - المحاسبة عن المنح والإعانات الحكومية والإفصاح عنها. أما المرحلة الثانية فيتم فيها إصدار معايير: المحاسبة عن نفقات البحوث والتطوير ومصاريف التأسيس - المحاسبة عن آثار التغير فى أسعار العملات الأجنبية - الأحداث العرضية والطارئة واللاحقة لتاريخ الميزانية العمومية - المحاسبة عن البنود غير العادية وبنود الفترات السابقة والتغير فى السياسات المحاسبية - التغير فى المركز المالى - التأمينات الاجتماعية ومكافآت ترك الخدمة - المحاسبة عن عقود الإيجار طويلة الأجل - الإفصاح عن المعاملات بين الجهات ذات العلاقة. ورغم أهمية هذه الدراسة إلا أنها لم تتضمن دراسة اختبارية بشأن المعايير او اي معايير اسلامية.

دراسة توفيق وقادوس (١٩٩١)^٦

^٥ وابل بن على الوابل ، "معايير المحاسبة السعودية - دراسة ميدانية لترتيب أولوية إصدار المعايير"، مجلة الإدارة العامة (الرياض، معهد الإدارة العامة ، العدد ٦٦ ، مايو ١٩٩٠) ،

ص ص ١٧٧-٢١٢

^٦ محمد شريف توفيق، حمدى محمود قادوس، "دراسة اختبارية لاستخدام المدخل الإيجابى فى بناء المعايير المحاسبية فى المملكة العربية السعودية"، مجلة الإدارة العامة (الرياض، معهد

الإدارة العامة ، العدد ٧٢ ، أكتوبر ١٩٩١) ، ص ص ٩٣-١٦٢ .

تناول هذا البحث اول دراسة اختبارية لمدى تفسير المدخل الإيجابي فى نظرية المحاسبة لقرارات اختيار السياسات المحاسبية المستخدمة بالشركات المساهمة السعودية والعوامل المؤثرة فى هذه القرارات. وقد ركز البحث حول تطوير الفرضيات التى يقدمها المدخل الإيجابي بما يتلاءم مع الظروف البيئية للمملكة. ثم اختبار مدى صحة هذه الفرضيات باستخدام المعلومات الواردة بالتقارير المالية للشركات السعودية، وذلك لتفسير بواعث اختيار الإدارة للسياسات المحاسبية. وقد أظهر البحث أن العوامل البيئية المتمثلة فى رأى مراقب الحسابات ودرجة التحفظ شكلت أكثر العوامل تأثيراً فى قرارات اختيار الشركات السعودية لسياساتها المحاسبية. وأوصى البحث بأهمية استكمال بناء معايير المزاوالات (دون الإسلامية) فى المملكة بحيث تكون ملزمة ، مع حث المحاسبين القانونيين على التقرير بشأن مدى التزام الوحدات بتطبيق المعايير المصدرة.

دراسة توفيق وقادوس (١٩٩٧)^٧

قام الباحثان فى هذا البحث بإجراء مقارنة نظرية (غير إيجابية) للمعايير بشأن تقييم أهم المعايير المحاسبية التى أصدرها الجهاز المركزى للمحاسبات فى سبتمبر ١٩٩٦. ونظراً لأن إصدار الجهاز المركزى للمعايير فى ذلك الوقت كان يمثل فى الواقع أول إصدار رسمى للمعايير المحاسبية فى مصر، بحيث أصبح يشكل ركناً هاماً فى التنظيم المحاسبى أو السياسة المحاسبية القائمة، فقد عنى البحث بتحديد مدى صحة ثلاث فرضيات تم صياغتها بناء على ما ورد فى مقدمة المعايير المصدرة هي:

- ١- أن التنظيم والمنهج الذى اتبعه الجهاز (بديل تبنى المعايير الدولية) لإصدار المعايير يشكل التنظيم المناسب للسياسة المحاسبية المصرية.
 - ٢- يتضمن محتوى المعايير المصدرة ما يقابل هذا المحتوى من مفاهيم النظام المحاسبى الموحد.
 - ٣- تتسم الأسس والقواعد والمفاهيم الواردة بالنظام المحاسبى الموحد بالمرونة والتطوير وتتسق مع المعايير المحاسبية الدولية.
- وقد تم تحديد صحة الفرضيات من خلال إجراء دراسة نظرية شاملة للسياسة المحاسبية المصرية - طبقاً للمنهج الاستنباطى - تناولت تقييم أهم المعايير الجديدة المؤثرة على العرض والإفصاح العام وأسلوب إصدارها فى ظل هدف تحقيق إصلاح المسار المحاسبى ليتسق مع الإصلاح الاقتصادى.

⁷ محمد شريف توفيق، حمدى محمود قادوس ، "تقييم أهم المعايير المحاسبية التى أصدرها الجهاز المركزى للمحاسبات فى ظل هدف إصلاح المسار المحاسبى المصرى" ، مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة جامعة الزقازيق، المجلد التاسع عشر، العدد الأول، الجزء الأول ، يناير ١٩٩٧، ص ص ١٥-٦٠.

دراسة السيد (١٩٩٨)^٨

قام الباحث فى هذا البحث بإجراء دراسة انتقادية لمنهجية إصدار المعايير المحاسبية المصرية واختبار مدى ملاءمتها للبيئة المصرية، وقد خلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها ما يلي:

- ١- ضرورة وجود إطار فكرى تركز عليه المعايير المحاسبية.
- ٢- الجهاز الذى يجب أن يتولى تنظيم السياسة المحاسبية على المستوى القومى يجب أن يكون جهاز متخصص تمثل فيه كافة الجهات المهتمة بتنظيم السياسة المحاسبية ورسمى ومنتخب على مستوى علمى ومهنى.
- ٣- يجب تبني منهج محدد وواضح ومعلن لعملية إصدار المعايير المحاسبية.
- ٤- يجب عند تنظيم السياسة المحاسبية على المستوى القومى توفير درجة معينة من التوحيد والإلزام.
- ٥- أن صياغة المعايير المحاسبية المصرية - غير الاسلامية - يحتاج إلى إعادة نظر حتى تحقق الغرض من إصدارها، وحتى تبرز المشكلة التى يعالجها كل معيار، والهدف من المعيار ويضمن وضوح المعيار ويحدد نطاق سريان المعيار وتاريخ سريانه.

دراسة توفيق وحسن (٢٠٠٤)^٩

تناولت هذه الدراسة مقارنة اختبارية لمختلف مصادر معايير المحاسبة بمصر والسعودية ومجلس التعاون الخليجي على شبكة الانترنت، مع تقييم لمدى توافر مختلف عناصر الاطار الفكرى الامريكى للمحاسبة بها، مع تقييم لامكانية ايجاد الية لبناء والالتزام عريبا بالمعايير المحاسبية غير الاسلامية.

دراسة توفيق وسويلم (٢٠٠٥)^{١٠}

^٨ أبو زيد كامل السيد ، "دراسة انتقادية لمنهجية إصدار المعايير المحاسبية المصرية واختبار مدى ملاءمتها للبيئة المصرية لمواجهة التحديات المستقبلية"، المؤتمر العلمى السنوى الثانى، كلية التجارة جامعة الزقازيق، نوفمبر ١٩٩٨، ص ص ٢/٢٢٧-٢/٢٧٤.

^٩ محمد شريف توفيق ومحمود حسن عبد الفتاح، "نحو الية ملائمة لبناء معايير المحاسبة العربية والالتزام بها (حالة جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية ومجلس التعاون الخليجي): دراسة دولية اختبارية مقارنة"، المؤتمر الرابع لتوفيق بيئات منظمات الاعمال اداة التكامل العربى فى مواجهة تحديات العولمة، كلية التجارة جامعة الاسكندرية - سبتمبر ٢٠٠٤ - المجلد الاول ص ٣٢-٧٤.

تناولت هذه الدراسة التقديم لعولمة المعايير الدولية للمحاسبة كاساس للشراكة مع الاتحاد الاوروبي، ثم مقارنة اختبارية لاهم مصادر معايير المحاسبة الخليجية والدولية علي شبكة الانترنت. وعلي الرغم من جودة هذه الدراسة ونتائجها، الا انها لم تتعرض لاستراتيجيات توفيق المعايير الوطنية والعربية لتتوافق مع الاتجاه الراهن نحو عولمة المعايير الدولية للمحاسبة ولا بناء المعايير الاسلامية.

المبحث الاول

الحاجة الي معايير اسلامية للمحاسبة

- البنوك والمؤسسات الاسلامية المالية تخضع غالبا لاشراف البنك المركزي بالدولة، وفي غيبة المعايير المنظمة يصعب تحقيق الرقابة.
- غياب المعايير الاسلامية سيضر بالشفافية وامكانية اجراء المقارنات وسيزيد الاجتهاد، بينما وجودها سيحسن من فرص قيام سوق اوراق مالية اسلامية، ويحسن الشفافية والافصاح والعرض وتجانس الممارسات.
- لا يمكن ان تحل المعايير الدولية محل المعايير الاسلامية.
- تصدر هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية بالبحرين معايير طبقا للشريعة الاسلامية، وعلي مجالس المعايير الوطنية العربية الاسترشاد بها في استكمال معاييرها الاسلامية مع تلك الواردة بالقسم الثاني من البحث.
- مصدر المعايير هو الشريعة الاسلامية والسنة.
- تعريف يتعين تحديدها: الشريعة – السنة – الزكاة – المؤسسات المالية الاسلامية – المرابحة – العائد – انواع البيوع – القرض – الهبات – المضاربة – الايجار – التكافل – الوديعة – صكوك الاستثمار.

المبحث الثاني

استكمال الاصدار الثالث لمعايير المحاسبة المصرية عن وزارة للاستثمار

اعدت وزارة الاستثمار الاصدار الثالث لمعايير المحاسبة المصرية عام ٢٠٠٦ واصدرتها هيئة سوق المال لتسري من بداية ٢٠٠٧ www.cma.gov.eg .

¹⁰ محمد شريف توفيق وحسن محمد علي سويلم، "عولمة التقرير المالي والمعايير الدولية للمحاسبة في ظل الشراكة مع الاتحاد الاوروبي (حالة المعايير الدولية للمحاسبة ومعايير مجلس التعاون لدول الخليج العربية): دراسة دولية اختبارية"، المؤتمر الثاني لكلية التجارة جامعة القاهرة "مستقبل مهنة المحاسبة والمراجعة في عالم متغير" - ديسمبر ٢٠٠٤،

جدول رقم (٢)
بيان الاصدار الثالث لمعايير المحاسبة المصرية

وصف المعيار	رقم المعيار
عرض القوائم المالية	معيار المحاسبة المصرية رقم (١)
المخزون	معيار المحاسبة المصرية رقم (٢)
قوائم التدفق النقدي	معيار المحاسبة المصرية رقم (٤)
السياسات المحاسبية والتغييرات فى التقديرات المحاسبية و الأخطاء	معيار المحاسبة المصرية رقم (٥)
الأحداث التالية لتاريخ الميزانية	معيار المحاسبة المصرية رقم (٧)
عقود الإلتزام	معيار المحاسبة المصرية رقم (٨)
الأصول الثابتة وإهلاكاتها	معيار المحاسبة المصرية رقم (١٠)
الإيراد	معيار المحاسبة المصرية رقم (١١)
المحاسبة عن المنح الحكومية و الإفصاح عن المساعدات الحكومية	معيار المحاسبة المصرية رقم (١٢)
أثار التغييرات فى أسعار صرف العملات الأجنبية	معيار المحاسبة المصرية رقم (١٣)
تكلفة الاقتراض	معيار المحاسبة المصرية رقم (١٤)
الإفصاح عن الأطراف ذوى العلاقة	معيار المحاسبة المصرية رقم (١٥)
القوائم المالية المجمعة و المستقلة	معيار المحاسبة المصرية رقم (١٧)
الاستثمارات فى شركات شقيقة	معيار المحاسبة المصرية رقم (١٨)

الافصاح بالقوائم المالية للبنوك و المؤسسات المالية المشابهة	معيار المحاسبة المصرية رقم (١٩)
القواعد و المعايير المحاسبية المتعلقة بعمليات التأجير التمويلى	معيار المحاسبة المصرية رقم (٢٠)
المحاسبة و التقرير عن نظم مزايا التقاعد	معيار المحاسبة المصرية رقم (٢١)
نصيب السهم في الأرباح	معيار المحاسبة المصرية رقم (٢٢)
الأصول غير الملموسة	معيار المحاسبة المصرية رقم (٢٣)
ضرائب الدخل	معيار المحاسبة المصرية رقم (٢٤)
الأدوات المالية : الإفصاح والعرض	معيار المحاسبة المصرية رقم (٢٥)
الأدوات المالية : الاعتراف والقياس	معيار المحاسبة المصرية رقم (٢٦)
حصص الملكية فى المشروعات المشتركة	معيار المحاسبة المصرية رقم (٢٧)
المخصصات والأصول و الالتزامات المحتملة	معيار المحاسبة المصرية رقم (٢٨)
تجميع الأعمال	معيار المحاسبة المصرية رقم (٢٩)
القوائم المالية الدورية	معيار المحاسبة المصرية رقم (٣٠)
اضمحلال قيمة الأصول	معيار المحاسبة المصرية رقم (٣١)
الأصول غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع و العمليات غير المستمرة	معيار المحاسبة المصرية رقم (٣٢)
التقارير القطاعية	معيار المحاسبة المصرية رقم (٣٣)

الاستثمار العقاري	معيار المحاسبة المصرية رقم (٣٤)
الزراعة	معيار المحاسبة المصرية رقم (٣٥)
التنقيب عن و تقييم الموارد التعدينية	معيار المحاسبة المصرية رقم (٣٦)
عقود التأمين	معيار المحاسبة المصرية رقم (٣٧)
مزاي العاملين	معيار المحاسبة المصرية رقم (٣٨)
المدفوعات المبنية على أسهم	معيار المحاسبة المصرية رقم (٣٩)
قائمة تعريف المصطلحات الواردة فى معايير المحاسبة المصرية	قائمة تعريف المصطلحات
المعالجات المستثنى تطبيقها طبقاً للمعايير الدولية لاعداد التقارير المالية	ملحق المعالجات

<http://accounting-standards.7p.com> :Please see

- صدرت معايير المحاسبة الاخيرة متضمنة قائمة تعريف مصطلحات المعايير وتمهيدا وبيان تصديري كامل بالاستثناءات من تطبيقها شمل ما يلى:
- صدرت المعايير المصرية الجديدة للمحاسبة بموجب قرار السيد الأستاذ الدكتور محمود محي الدين رقم ٢٤٣ لعام ٢٠٠٦ و تحل المعايير الجديدة محل معايير المحاسبة الجارى تطبيقها حاليا والتي سبق إصدارها بالقرارين الوزاريين رقمي ٥٠٣ لسنة ١٩٩٧، 345 لسنة ٢٠٠٢ .
- أعدت معايير المحاسبة المصرية - والتي يبلغ عددها ٣٥ طبقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الصادرة من الاتحاد الدولى للمحاسبين وذلك باستثناء المعالجات المشار إليها بملحق المعالجات.
- تتضمن المعايير الجديدة تمهيدا بعد جزء لا يتجزأ من معايير المحاسبة المصرية و يتضمن التمهيد ان يتم مراعاة ما يلى :
- ١ . تخضع الموضوعات التى لم يتم تناولها فى المعايير المصرية فى معالجاتها للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية لحين صدور المعايير المصرية التى تتناول هذه الموضوعات.
- ٢ . تعتبر إدارة المنشأة مسنولة عن إعداد قوائمها المالية المعتمدة و المنشورة و فى هذه الحالة يجب أن تلتزم عند إعداد هذه القوائم بما جاء بمعايير المحاسبة المصرية من

معالجات و إفصاح و عرض.

٣. قد تحتاج إدارة المنشأة إلى استخراج قوائم أو بيانات مالية من أجل التحليل و التقييم و اتخاذ القرار، و في هذه الحالة تعد هذه القوائم أو البيانات بمثابة قوائم و بيانات داخلية ليس من الضروري الالتزام في إعدادها بالمعالجات و الإفصاح و العرض الواردة في معايير المحاسبة المصرية . و يجب على الإدارة عند تقديمها لهذه القوائم أو البيانات إبعاد أى ليس لدى مستخدمها قد يؤدي إلى اعتقاده بأنها تمثل القوائم أو البيانات المالية المعتمدة و المنشورة.

٤. يحتوى كل معيار على عدد من الفقرات تتناول موضوع المعيار . بعض هذه الفقرات مطبوع بخط سميك مائل و تمثل نص المعيار في حين أن الفقرات الأخرى تمثل شرح للمعيار و يجب في كل الأحوال قراءة المعايير مع شرحها كوحدة واحدة.

٥. تحتوى بعض المعايير على فقرات أشير أمامها بأنها ملغاة بدلاً من حذفها و تعديل أرقام فقرات المعيار التالية . وقد استخدم هذا الأسلوب للمحافظة على تسلسل أرقام فقرات المعايير و عدم اللجوء إلى تغيير أرقام الفقرات عند الإشارة إليها في معايير أخرى.

٦. يجب تطبيق المعايير المرفقة على البنود الهامة نسبياً أما البنود قليلة الأهمية فيمكن الاسترشاد بالمعايير في معالجتها. و تقاس أهمية البند بمدى تأثيره على المستخدم العادى للقوائم المالية وذلك في ضوء حجم البند و علاقته بحجم المنشأة و الظروف المحيطة .

- لأول مرة يتضمن اصدار معايير المحاسبة المصرية اطار فكري **Conceptual Framework** شبه متكامل لاعداد و عرض القوائم المالية كما ورد في مطلع قرار وزير الاستثمار (١) ، حيث يتضمن الخصائص النوعية للقوائم (المعلومات) المالية (القابلية للفهم، الملائمة، المصدقية، القابلية للمقارنة) - الاهمية النسبية - اهداف القوائم المالية - المستخدمون وحاجتهم من المعلومات - التعبير العادل - عناصر القوائم المالية وقياسها و الاعتراف بها - مفاهيم راس المال و المحافظة عليه.

- معالجات المعيار رقم ٢٠ المتعلقة بعمليات التأجير التمويلي مختلفة تماما عن المعالجات الدولية بهذا الشأن.

- حدد المعيار رقم ١ ان القوائم المالية للمنشأة هي: الميزانية (طبقا لنموذج العرض الرأسي المتداخل) - قائمة الدخل - قائمة التغيرات في حقوق الملكية - قائمة التدفقات النقدية - الايضاحات المتممة للقوائم المالية. كما تضمن ملحق المعيار دليل توضيحي شمل نموذجا واحدا للثلاث قوائم.

- يقيم المعيار رقم ٢ المخزون بالتكلفة او صافي القيمة البيعية ايهما اقل، مع عدم السماح بطريقة الوارد اخيرا صادر اولاً. وقد قام الباحث في دراسة سابقة له بحساب نسبة توافق المعيار المصري للمخزون مع المعيار الدولي IAS 2 وبلغت تلك النسبة ٨١%.

- صدرت جميع المعايير بأسلوب الترجمة مباشرة من المعايير الدولية، دون جلسات استماع و دون اتباع تفاصيل محور اسلوب بناء المعايير او شمولها لاي معايير إسلامية.

- بعد الاطلاع علي جميع المعايير المصدرة اخيرا وملحقاتها، وتقييمها - يري الباحث ان تجربة الاصدار الثالث لمعايير المحاسبة المصرية تشكل افضل تجربة في الاصدارات المصرية لشمولها بعمق لكل جوانب المعايير الدولية، وانها تدعم مبادئ حوكمة الشركات، وانها توحد جهة الاصدار لهذه المعايير تنظيميا، الا انه لاستكمالها:
١. يجب استكمال محورها التنظيمي بصفة دائمة وتحديد جهاز بناء المعايير واختصاصاته مع تحديد واضح لاختصاصات كل من جمعية المحاسبين المصرية والمعهد المصري للمحاسبين القانونيين والجهاز المركزي للمحاسبات وهيئة سوق المال ووزارة الاستثمار في هذا الشأن.
 ٢. يجب اتباع محور اسلوب بناء المعايير في بناء ما يستجد من معايير.
 ٣. يجب تخصيص موقع مستقل علي شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) لمعايير المحاسبة والمراجعة المصرية يتضمن انزالها بنمط PDF وتحديثها والرد علي الاستفسارات والايضاحات والتدريب عليها ونطاق سريانها.
 ٤. يجب استكمال معايير المراجعة المصرية بنفس المنهج.
 ٥. يقترح في هذا الشأن انشاء المجلس المصري لمعايير المحاسبة EASB (Egyptian Accounting Standards Board) كهيئة مستقلة لتعني بكل ما يتعلق بأصدار وتطبيق معايير المحاسبة المالية المصرية. كما يقترح انشاء موقع للمجلس علي شبكة الانترنت لتسهيل مهمة المجلس في نشر المعايير المصدرة والاستفسارات والايضاحات والدراسات والابحاث المتعلقة بها.
 ٦. لم تشمل المعايير المصدرة اي معايير اسلامية سواء لحساب الزكاة او لعرض القوائم المالية في المؤسسات المالية الاسلامية. لذا يتعين استكمالهما - كحد ادني - كما سيوضح.

ويتعين في هذا الشأن الاسترشاد بتجربة الـ ٢١ معيار اسلامي Shari'a Standards (SSs) التي اصدرتها هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions عام ٢٠٠٥ بالبحرين www.aaofi.com.

المبحث الثالث

اطار بناء معايير المحاسبة الماليزي

شكل رقم (١)

هيكل بناء معايير المحاسبة الماليزي

ارقام معايير المحاسبة المالية التي اصدرها مجلس معايير المحاسبة الماليزي MASB

اولا: ارقام معايير التقرير المالي FRS للمنشآت غير الخاصة ٥٤ معيار (انظر جدول ٣ للتفاصيل) وما يقابلها من المعايير الدولية

FRS 1-FRS 8 = IFRS 1-8

FRS 101-FRS 140 = IAS 1-40

FRS 41 = IAS 41

FRS _{i-1 2004} = المعيار الاسلامي عرض القوائم المالية للمؤسسات المالية الاسلامية

FRS 201 – FRS 204 = معايير محلية

ثانياً: ارقام معايير التقرير المالي للمنشآت الخاصة PERS ٣٦ معيار (انظر جدول ٤ للتفاصيل)

MASB 1-32

IAS 25

IAS 29

MAS 5

IB 1

جدول رقم (٣)
معايير التقرير المالي المالى للمنشآت غير الخاصة

MASB Approved Accounting Standards for Entities Other than Private Entities

Standard	Title	Effective Date	Status
FRS 1	First-time Adoption of Financial Reporting Standards	1 Jan 2006	Enacted
FRS 2	Share-based Payment	1 Jan 2006	Enacted
FRS 3	Business Combinations	1 Jan 2006	Enacted
IFRS 4	Insurance Contracts	-	Exposure Draft issued
FRS 5	Non-current Assets Held for Sale and Discontinued Operations	1 Jan 2006	Enacted
FRS 6	Exploration for and Evaluation of Mineral Resources	1 Jan 2007	Enacted
IFRS 7	Financial Instruments: Disclosures	-	In progress
IFRS 8	Operating Segments	-	In progress
FRS 101	Presentation of Financial Statements	1 Jan 2006	Enacted
FRS 102	Inventories	1 Jan 2006	Enacted
FRS 107	Cash Flow Statements	1 July 2007	Enacted
FRS 108	Accounting Policies, Changes in Accounting Estimates and Errors	1 Jan 2006	Enacted
FRS 110	Events After the Balance Sheet Date	1 Jan 2006	Enacted
FRS 111	Construction Contracts	1 July 2007	Enacted
FRS 112	Income Taxes	1 July 2007	Enacted
FRS 114 ₂₀₀₄	Segment Reporting	1 Jan 2002	Enacted
FRS 116	Property, Plant and Equipment	1 Jan 2006	Enacted
FRS 117	Leases	1 Oct 2006	Enacted

FRS 118	Revenue	1 July 2007	Enacted	
FRS 119	Employee Benefits	1 Jan 2003	Enacted	
FRS 120	Accounting for Government Grants and Disclosure of Government Assistance	1 July 2007	Enacted	
FRS 121	The Effect of Changes in Foreign Exchange Rates	1 Jan 2006	Enacted	
	Amendment to Financial Reporting Standard FRS 121 The Effects of Changes in Foreign Exchange Rates – Net Investment in a Foreign Operation	1 July 2007	Enacted	
FRS 123 ₂₀₀₄	Borrowing Costs	1 July 2002	Enacted	
FRS 124	Related Party Disclosures	1 Oct 2006	Enacted	
FRS 126	Accounting and Reporting by Retirement Benefit Plans	1 Jan 2003	Enacted	
FRS 127	Consolidated and Separate Financial Statements	1 Jan 2006	Enacted	
FRS 128	Investments in Associates	1 Jan 2006	Enacted	
FRS 129	Financial Reporting in Hyperinflationary Economies	1 Jan 2003	Enacted	
FRS 131	Interests in Joint Ventures	1 Jan 2006	Enacted	
FRS 132	Financial Instruments: Disclosure and Presentation	1 Jan 2006	Enacted	
FRS 133	Earnings Per Share	1 Jan 2006	Enacted	
FRS 134	Interim Financial Reporting	1 July 2007	Enacted	
FRS 136	Impairment of Assets	1 Jan 2006	Enacted	
FRS 137	Provisions, Contingent Liabilities and Contingent Assets	1 July 2007	Enacted	
FRS 138	Intangible Assets	1 Jan 2006	Enacted	
FRS 139	Financial Instruments: Recognition and Measurement	-	Enacted	
FRS 140	Investment Property	1 Jan 2006	Enacted	
IAS 41	Agriculture	-	Exposure Draft issuer	
FRS i-1 ₂₀₀₄	Presentation of Financial Statements of Islamic Financial Institutions	1 Jan 2003	Enacted	
FRS 201 ₂₀₀₄	Property Development Activities	1 Jan 2004	Enacted	
FRS 202 ₂₀₀₄	General Insurance Business	1 July 2001	Enacted	
FRS 203 ₂₀₀₄	Life Insurance Business	1 July 2001	Enacted	
FRS 204 ₂₀₀₄	Accounting for Aquaculture	1 Sept 1998	Enacted	

The numbering of the FRSs corresponds to the IFRSs issued by the IASB. For example, FRS 1 in Malaysia is equivalent to IFR '100 prefix' corresponds to its equivalent IASs. Thus FRS 101 is equivalent to IAS 1. FRS with a '200 prefix' denotes locally dev with no equivalent International Standard.

Hence, FRS 1 = IFRS 1
 FRS 101 = IAS 1
 FRS 201 = locally developed standard

جدول رقم (٤)
معايير التقرير المالي المالى للمنشآت الخاصة

MASB Approved Accounting Standards for Private Entities

Standard	Title	Effective Date	Status	
MASB 1	Presentation of Financial Statements	1 July 1999	Enacted	View Summary
MASB 2	Inventories	1 July 1999	Enacted	View Summary
MASB 3	Net Profit or Loss for the Period, Fundamental Errors and Changes in Accounting Policies	1 July 1999	Enacted	View Summary
MASB 4	Research and Development Costs	1 July 1999	Enacted	View Summary
MASB 5	Cash Flow Statements	1 July 1999	Enacted	View Summary
MASB 6	The Effects of Changes in Foreign Exchange Rates	1 July 1999	Enacted	View Summary
MASB 7	Construction Contracts	1 July 1999	Enacted	View Summary
MASB 9	Revenue	1 Jan 2000	Enacted	View Summary
MASB 10	Leases	1 Jan 2000	Enacted	View Summary
MASB 11	Consolidated Financial Statements and Investments in Subsidiaries	1 Jan 2000	Enacted	View Summary
MASB 12	Investments in Associates	1 Jan 2000	Enacted	View Summary
MASB 14	Depreciation Accounting	1 July 2000	Enacted	View Summary
MASB 15	Property, Plant & Equipment	1 July 2000	Enacted	View Summary
MASB 16	Financial Reporting of Interests in Joint Venture	1 July 2000	Enacted	View Summary
MASB 19	Events after the Balance Sheet Date	1 July 2001	Enacted	View Summary
MASB 20	Provisions, Contingent Liabilities & Contingent Assets	1 July 2001	Enacted	View Summary
MASB 23	Impairment of Assets	1 Jan 2002	Enacted	View Summary
MASB 25	Income Taxes	1 July 2002	Enacted	View Summary
MASB 27	Borrowing Costs	1 July 2002	Enacted	View Summary
MASB 28	Discontinuing Operations	1 Jan 2003	Enacted	View Summary
MASB 29	Employee Benefits	1 Jan 2003	Enacted	View Summary
MASB 30	Accounting and Reporting by	1 Jan 2003	Enacted	View Summary

	Retirement Benefit Plans			
MASB 31	Accounting for Government Grants and Disclosure of Government Assistance	1 Jan 2004	Enacted	View Summary
MASB 32	Property Development Activities	1 Jan 2004	Enacted	View Summary
IAS 25	Accounting for Investments	1 Sept 1998	Enacted	-
IAS 29	Financial Reporting in Hyperinflationary Economies	1 Jan 2003	Enacted	-
MAS 5	Accounting for Aquaculture	1 Sept 1998	Enacted	-
IB-1	Preliminary and Pre-operating Expenditure	1 Jan 2001	Enacted	-

ويلاحظ علي التجربة الماليزية ما يلي:

١. انها تتمشي بالكامل وتتوافق مع المعايير الدولية للمحاسبة بنوعها IFRS & IAS .
٢. انها اشمل تجربة لدولة نامية من ناحية عدد معاييرها واكلها حيث شملت القطاعين غير الخاص والخاص، مع حسن ترقيتهما.
٣. انها تشمل اطار فكري اسلامي ومعيار اسلامي هام ومعايير مطورة محليا.
٤. يمكن الاطلاع علي جميع معاييرها علي الانترنت من خلال موقع مجلس معايير المحاسبة الماليزي www.masb.org.my .

المبحث الرابع

استكمال معايير المحاسبة المالية في المملكة العربية السعودية

صدرت معايير المحاسبة المالية السعودية من وزارة التجارة السعودية لأول مرة منذ أكثر من ١٧ سبعة عشر عاماً، وهذه المعايير لم تصدر كمجرد ترجمة لمعايير المحاسبة الدولية، وإنما صدرت متضمنة إطار فكري شبة كامل من واقع ظروف المملكة.

وقد شملت معايير المحاسبة المالية السعودية إطاراً فكرياً للمحاسبة بالمملكة (أهداف المحاسبة المالية، ومفاهيم المحاسبة) ومعيار العرض والإفصاح العام محدداً القوائم المالية الرئيسية وإيضاحاتها المرفقة (٢٠ معياراً بخلفية امريكية = ٢ معيار اطار فكري + ١٥ معيار مزاولة + ٣ معيار محلي، بينها ١ اسلامي للزكاة)، بالإضافة إلى معايير المراجعة، وقد اتخذت هذه المعايير كأساس لبناء معايير مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وفي عام ١٤١٢ هـ أصبحت الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين (تتبع وزارة التجارة) هي الجهة المكلفة بإعداد نظام المحاسبين القانونيين ومراجعة معايير المحاسبة والمراجعة وتطويرهما.

وعلى ضوء ذلك قرر مجلس إدارة الهيئة تشكيل لجنة وإنشاء موقع للهيئة يتضمن عرض على الشاشة للمعايير الصادرة في المملكة بنمط او لغة HTML.

تقييم معايير المحاسبة السعودية:

١- يوجد موقع على الانترنت للهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين يشمل كل المعايير <http://www.socpa.org.sa>.

٢- يوجد إطار فكري انطلقت منه المعايير يشمل الأهداف والمفاهيم وعناصر القوائم المالية وأسس التحقق، بينما الإطار الفكري الأمريكي الكامل يتضمن بالإضافة لما سبق أهداف القوائم المالية للمنشآت غير الهادفة للربح واستخدام معلومات التدفق النقدي والقيمة الحالية في القياس المحاسبي⁽ⁱ⁾.

٣- لم تصدر المعايير كترجمة للمعايير الدولية كما هو الحال في النظام المصري، بل بنيت في ضوء الظروف المحلية وبخلفية المعايير الأمريكية. كما اصدرت المملكة ٣ معايير محلية: للزكاة والتقارير المالية الاولية والمصاريف التسويقية والادارية.

٤- يوجد على موقع الهيئة السعودية بالانترنت صفحة للآراء والتفسيرات يمكن من خلالها الاطلاع، وذلك دون امكان إنزال جميع معايير الإطار الفكري ومعايير تنظيم المزاوالات وعددها ١٩ معياراً بنمط PDF.

٥- تصدر معايير المحاسبة من جهاز حكومي يتبع الدولة ويشترك في إعداد المعايير الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، بينما في الولايات المتحدة الأمريكية تصدر المعايير من هيئة ذات طابع خاص ويتم التصويت على إصدار كل معيار بالتصويت الحر المباشر وبالأغلبية، وفي حالة رفض أى عضو لإصدار المعيار عليه أن يذكر كتابة مسببات ذلك وتلحق بالمعيار.

٦- تحتاج معايير المملكة الي استراتيجية مناسبة للتوافق مع المعايير الدولية في حالة رغبة منشأتها في التعامل دولياً. كما تحتاج المملكة استكمال معيار اسلامي بشأن عرض القوائم المالية في المؤسسات الاسلامية.

ويتعين في هذا الشأن الاسترشاد بتجربة الـ ٢١ معيار اسلامي Shari'a Standards (SSs) التي اصدرتها هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions عام ٢٠٠٥ بالبحرين www.aaofi.com.

المبحث الخامس

استكمال تجربة مجلس التعاون لدول الخليج العربية

فى إصدار معايير المحاسبة المالية

(تجربة بناء المعايير بعيدا عن ترجمة المعايير الدولية وبناء عن الظروف الاقليمية دون الاسلاميه وبخلفية المعايير الامريكية)

يهدف مجلس تعاون دول الخليج العربية (يشمل عدد ٦ دول) إلى تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء فى جميع الميادين وصولاً إلى وحدتها وتعميق وتوثيق الروابط والصلة وأوجه التعاون بين شعوبها فى مختلف المجالات، وقد أنشئت هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بقرار المجلس الأعلى لمجلس التعاون، وذلك فى الدورة التاسعة عشرة المنعقدة فى أبوظبى بتاريخ ٧-٩ ديسمبر ١٩٩٨م ، وبدأت الهيئة عملها بتاريخ ٢٠ مايو ٢٠٠١م. وقد تضمنت مقدمة البحث بيان معايير المجلس.

تقييم معايير الهيئة:

١. لا شك ان معايير الهيئة ونشاطاتها تعكس تجربة رائدة فى بناء وتكامل معايير المحاسبة العربية.
٢. لم تستند معايير الهيئة (١٣ معيار مزاولة) على ترجمة المعايير الدولية للمحاسبة بل على الظروف الاقليمية وبخلفية المعايير الامريكية دون الاسلاميه.
٣. وفرت الهيئة - لأول مرة - اطارا شبه متكامل لاطار الفكرى للمحاسبة (الاهداف والمفاهيم فقط) باللغة العربية.
٤. عدد المعايير المصدرة اقل من نصف عدد المعايير الدولية المصدرة.
٥. تحتاج معايير الهيئة لاستراتيجية مناسبة لتتوافق مع المعايير الدولية للمحاسبة.

٦. تحتاج الهيئة لمعيارين اسلاميين كحد ادنى لاستكمالها (القسم الثاني من البحث).

ويتعين في هذا الشأن الاسترشاد بتجربة الـ ٢١ معيار اسلامي Shari'a Standards (SSs) التي اصدرتها هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions عام ٢٠٠٥ بالبحرين www.aaofi.com.

القسم الثاني

اطار مقترح لبناء المعايير الاسلامية لمحاسبة الزكاة السعودي
وعرض القوائم المالية في المؤسسات المالية الاسلامية من المعيار المالي

معيار المحاسبة المالية للزكاة (المملكة العربية السعودية)

نطاق المعيار

هدف المعيار

نص المعيار

التعاريف

خلفية المعيار (صلاحية فرض الزكاة علي المنشآت ونصابها وحسابها)

معيار المحاسبة المالية للزكاة

١ - نطاق المعيار :

١/١ يحدد هذا المعيار متطلبات قياس وعرض مخصص الزكاة والإفصاح عنها في القوائم المالية للمنشآت الهادفة للربح بغض النظر عن حجمها أو شكلها النظامي.

(الفقرة ١٠١)

٢/١ لا يشمل هذا المعيار تحديد أسلوب احتساب الزكاة الذي يتم تحديده في ضوء أحكام وقواعد فريضة الزكاة والتعليمات المنظمة لها.

(الفقرة ١٠٢)

٣/١ تقرأ فقرات هذا المعيار في سياق ما ورد من شرح في الدراسة المرفقة ، وفي إطار أهداف ومفاهيم المحاسبة المالية ومعيار العرض والإفصاح العام.

(الفقرة ١٠٣)

٢ – هدف المعيار :

يهدف هذا المعيار إلى تحديد متطلبات القياس والعرض والإفصاح لمخصص الزكاة في القوائم المالية بحيث تظهر بعدل المركز المالي للمنشأة ونتائج أعمالها.

(الفقرة ١٠٤)

٣ – نص المعيار :

١/٣ القياس :

١/٣/١ يجب قياس وإثبات مخصص الزكاة لكل فترة مالية على حدة وفقا لأحكام وقواعد فريضة الزكاة في المملكة.

(الفقرة ١٠٥)

٢/١/٣ تتم تسوية مخصص الزكاة في السنة المالية التي يتم خلالها اعتماد الربط النهائي. ويتم إثبات أي فروقات بين مخصص الزكاة والربط النهائي وفق متطلبات معيار العرض والإفصاح العام المتعلقة بالتغيرات المحاسبية.

(الفقرة ١٠٦)

٢/٣ العرض :

١/٢/٣ مع مراعاة ما ورد في الفقرة (٢/٢/٣) أدناه ، يجب عرض مخصص الزكاة في بند مستقل في قائمة الدخل بعد بنود المكاسب أو الخسائر الاستثنائية وقبل صافي الدخل.

(الفقرة ١٠٧)

٢/٢/٣ يجب عرض مخصص الزكاة للمنشآت المختلطة في بند مستقل في قائمة التغيرات في حقوق أصحاب رأس المال أو قائمة الأرباح المبقاة حسب الأحوال.

(الفقرة ١٠٨)

٣/٣ الإفصاح :

يجب أن تفصح القوائم المالية على الأقل عما يلي :

١/٣/٣ السياسة المحاسبية المستخدمة في معالجة مخصص الزكاة.

(الفقرة ١٠٩)

٢/٣/٣ ملخص بعناصر ومبالغ وعاء الزكاة الرئيسة للفترة الحالية والفترة السابقة.

(الفقرة ١١٠)

٣/٣/٣ رصيد مخصص الزكاة في أول الفترة والإضافات والاستبعادات التي تمت خلال الفترة ورصيد آخر الفترة.

(الفقرة ١١١)

٤/٣/٣ مبلغ الربط النهائي المعتمد لكل فترة ومبالغ الفروقات بينه وبين مخصص الزكاة لتلك الفترة وملخص عن طبيعتها.

(الفقرة ١١٢)

٥/٣/٣ السنوات التي لم تربط عنها الزكاة ربطاً نهائياً وأسباب ذلك والجهة المعروض عليها الخلاف -إن وجد- بين المصلحة والمنشأة (لجنة الاعتراض ، ٠٠ الخ) والمبلغ محل الخلاف.

(الفقرة ١١٣)

٦/٣/٣ مخصص الزكاة للمنشأة التابعة الذي التزمت به المنشأة المسيطرة.

(الفقرة ١١٤)

٤ - التعريف :

١/٤ الربط النهائي :

هو الربط الزكوي النهائي الذي يصدر من مصلحة الزكاة والدخل ولم تعترض عليه المنشأة خلال مدة الاعتراض النظامية ، أو الربط

الزكوي المعدل الصادر من المصلحة ولم يستأنف أو الصادر بموجب قرار من اللجنة الاستئنافية. (الفقرة ١١٥)

٢/٤ الشركة المختطة :

هي الشركات التي يتم تأسيسها بموجب نظام استثمار رأس المال الأجنبي ولا يتمتع جميع مالكي حصص رأسمالها بجنسية المملكة العربية السعودية ومن في حكمها. (الفقرة ١١٦)

٥ - سريان مفعول المعيار :

يجب أن تعد ، وفق هذا المعيار ، القوائم المالية التي تعد عن فترة مالية تبدأ بعد صدور المعيار. (الفقرة ١١٧)

معيار عرض القوائم المالية للمؤسسات المالية الإسلامية الماليزية

غرض المعيار

العرض والافصاح العام للمؤسسات المالية الإسلامية وتلك التي تمارس نشاط البنوك الإسلامية وذلك لتحقيق حسن المقارنات الزمنية وغيرها والحد الأدنى من الافصاح حيث عناصر القوائم المالية تتمشي مع الشريعة الإسلامية.

نطاق المعيار

اعداد القوائم المالية للمؤسسات والمنشآت التي تمارس نشاط المؤسسات المالية الإسلامية ومنها نشاط البنوك والمصارف الإسلامية.

تعريف

الشريعة الإسلامية - المؤسسات المالية الإسلامية IFI - بيوع - فجأة - هبة - تكافل - وديعة - زكاة - ايجار - مضاربة - مشاركة - مرابحة - قرض - عائد.

القوائم المالية واهدافها

المركز المالي - الدخل - التدفقات النقدية - التغيير في حقوق الملكية - الايضاحات المرفقة. ويجب ان تعرض: الاصول، الالتزامات، حقوق الملكية - الدخل شاملا المكاسب والخسائر - تحليل التدفقات النقدية.

محتويات القوائم المالية (المصدر المعيار الماليزي www.masb.org.my)

(يجب الالتزام بها حرفيا)

41. The assets of an IFI include cash balances and short-term funds, placements with other financial institutions, dealing and investment securities, and financing of customers. The cash balances usually comprise deposits made based on the Shariah principle of Wadiah. The placement usually comprises money market placement made on the basis of Mudarabah principle. Dealing securities usually comprises equity and other capital market instruments acquired for trading purposes and investment securities are acquired for long-term investment purposes. The financing of customers usually comprises financing extended to customers based on various Shariah principles. Other items include receivables, statutory deposits with BNM, and property, plant and equipment.
42. The liabilities of an IFI usually comprise deposits from customers, deposits and placements of other financial institutions, bills payable, and other liabilities. Deposits from customers comprise Mudarabah and non-Mudarabah deposits. Non-Mudarabah deposits include savings, current and Negotiable Islamic Debt Certificates and other similar instruments. Mudarabah deposits consist of deposits accepted by an IFI in the form of investment and other profit-sharing deposit accounts. The non-Mudarabah deposits include money deposited based on Wadiah contracts or any other non-profit-sharing contracts. Other liabilities include provision for taxation and Zakat.
43. In the case of conventional banks and other financial institutions that carry out IBS, funds allocated for the IBS operation is normally disclosed as a separate item after all liabilities of the IBS. The nature of the funds is such that it is deemed to be an advance from the IFIs for purposes of establishing the scheme.
44. Equity of an IFI can be defined as the residual interest in the assets of the IFI after deducting all liabilities. It comprises paid up capital, distributable and non-distributable reserves.
- 45. *Separate disclosure of assets, liabilities and equity shall be presented in the notes.***
46. Within each classification, distinction is normally made between types, nature and value of the assets in the notes. For example, in dealing securities, type of securities and impairment losses need to be disclosed. In the case of financing of customers, the example of disclosure would include, analysis by product, by concept and by types of customers. Such distinction has reporting consequences in terms of classification of financing accounts.
47. This disclosure is useful to users due to the unique features and associated risks of each type of contract. For example, Wadiah contracts guarantee safe custody of deposits. The IFI can decide on a discretionary share of income (hibah) to be paid to the depositors. Mudarabah deposits are profit sharing deposits where the profit paid is based on a pre-agreed sharing ratio. Their risk profiles are different. Other forms of liabilities are those that are based on Wadiah contracts.
48. The presentation of liabilities is useful to decision makers due to their distinguishing features as described in paragraph 42. Detailed disclosures of contract types and nature of obligations are normally made in the notes.
49. Other liabilities include Istisna payables, Salam payables, dividend payables, Zakat and tax payables, which are non-profit sharing liability.

**Information to be Presented on Face of Income Statement
or in Notes**

50. ***The income statement of an IFI shall include income, expenses, and profit or loss for the period. These elements shall be presented separately such that they present fairly the results and performance of the IFI's operations.***
51. ***Additional line items, headings and subtotals shall be presented on the face of the income statement when such presentation is relevant to an understanding of the IFI's financial performance.***
52. The descriptions and the ordering of items presented shall assist preparers in providing information that is necessary for the overall understanding of an IFI's financial performance. Such descriptions and ordering may be made in order to apply more specific requirements of regulatory authorities.
53. The income of an IFI includes income derived from investment of depositors' funds, income derived from the investment of shareholders' funds (in the case of conventional banks and other financial institutions that carry out IBS, income derived from the investment of Islamic banking capital funds), income attributable to the shareholders (in the case of conventional banks and other financial institutions that carry out IBS, income attributable to the bank/group), and other income. Income derived from investment of depositors' funds comprise all income from investment of general investment deposits, specific investment deposits, and other depositors' fund. Embedded in this are portions of income attributable to depositors. Income derived from investment of shareholders' funds usually comprises income from financing, trading, and investment activities, which comes from dealing and investment securities in and outside Malaysia.
54. The expenses of an IFI usually comprise allowance for loan and financing, expenses directly attributable to the investment of the depositors and shareholders/Islamic banking capital funds, personnel expenses, and other expenditure. Allowance for loan and financing comprise specific and general allowance as well as bad debts recovered and written-off during the financial year. Other expenditure includes Shariah committee members' remuneration, hire of equipment, general administrative expenses and other expenses.
55. ***An IFI shall present in the notes, an analysis of income according to types of investments and financing of customers.***
56. ***An IFI shall present in the notes, an analysis of expenses using a classification based on either the nature of expenses or their function within the IFI, whichever provides information that is reliable and more relevant.***
57. ***An IFI shall disclose, either on the face of income statement or the statement of changes in equity, or in the notes, the amount of dividends recognised as distributions to equity holders during the period, and the related amount per share.***
58. Such disclosure of dividends per share may not be applicable in the case of conventional banks or financial institutions that carry out IBS.

Information to be Presented on Face of Statement of Changes in Equity or in Notes

59. ***An IFI shall present a statement of changes in equity showing on the face of the statement:***
- (a) ***profit or loss for the period;***
- (b) ***each item of income and expense for the period that, as required by other Standards or by Interpretations, is recognised directly in equity, and the total of these items;***
- (c) ***total income and expense for the period (calculated as the sum of (a) and***

(b)), showing separately the total amounts attributable to equity holders of the parent and to minority interest; and

(d) for each component of equity, the effects of changes in accounting policies and corrections of errors recognised in accordance with FRS 108.

(e)

(f)

59A. An IFI shall also present, either on the face of the statement of changes in equity or in the notes:

(a) the amounts of transactions with equity holders acting in their capacity as equity holders, showing separately distributions to equity holders;

(b) the balance of retained earnings (ie accumulated profit or loss) at the beginning of the period and at the balance sheet date, and the changes during the period; and

(c) a reconciliation between the carrying amount of each class of contributed equity and each reserve at the beginning and the end of the period, separately disclosing each change.

60. The descriptions and the ordering of items presented shall assist preparers in providing information that is necessary for the overall understanding of an IFI's financial performance. Such descriptions and ordering may be made in order to apply more specific requirements of regulatory authorities.

Cash Flow Statement

61. An IFI's cash flow statement shall report cash flows during the period classified by operating, investing, and financing activities.

62. Additional line items, headings and sub-totals, shall be presented on the face of the cash flow statement when an FRS requires it, or, when such presentation is necessary in order to present fairly the cash flows of an IFI.

63. The descriptions and the ordering of items presented shall assist preparers in providing information that is necessary for the overall understanding of an IFI's cash flows. Such descriptions and ordering may be made in order to apply more specific requirements of FRS 107²⁰⁰⁴ *Cash Flow Statements* and guidelines issued by regulatory authorities.

Notes

Structure

64. The notes shall:

(a) present information about the basis of preparation of the financial statements and the specific accounting policies used in accordance with paragraphs 108-115 of FRS 101 Presentation of Financial Statements;

- (b) *disclose the information required by FRSs that is not presented on the face of the balance sheet, income statement, statement of changes in equity or cash flow statement; and*
 - (c) *provide additional information that is not presented on the face of the balance sheet, income statement, statement of changes in equity or cash flow statement, but is relevant to an understanding of any of them.*
65. *Notes shall, as far as practicable, be presented in a systematic manner. Each item on the face of the balance sheet, income statement, statement of changes in equity and cash flow statement shall be cross-referenced to any related information in the notes.*

Disclosure of Accounting Policies

66. *An IFI shall disclose in the summary of significant accounting policies:*
- (a) *the measurement basis (or bases) used in preparing the financial statements; and*
 - (b) *the other accounting policies used that are relevant to an understanding of the financial statements.*
- 66A. *An IFI shall disclose, in the summary of significant accounting policies or other notes, the judgements, apart from those involving estimations (see paragraph 116 of FRS 101 Presentation of Financial Statements), management has made in the process of applying the IFI's accounting policies that have the most significant effect on the amounts recognised in the financial statements.*

Key Sources of Estimation Uncertainty

- 66B. *An IFI shall disclose in the notes information about the key assumptions concerning the future, and other key sources of estimation uncertainty at the balance sheet date, that have a significant risk of causing a material adjustment to the carrying amounts of assets and liabilities within the next financial year. In respect of those assets and liabilities, the notes shall include details of:*
- (a) *their nature; and*
 - (b) *their carrying amount as at the balance sheet date.*
- 66C. *An IFI shall disclose in the notes:*
- (a) *the amount of dividends proposed or declared before the financial statements were authorised for issue but not recognised as a distribution to equity holders during the period, and the related amount per share; and*
 - (b) *the amount of any cumulative preference dividends not recognised.*

Additional Disclosures in Financial Statements

67. *An IFI shall disclose the following, if not disclosed elsewhere in information published with the financial statements:*
- (a) *the domicile and legal form of the IFI, its country of incorporation and the address of its registered office (or principal place of business, if different from the registered office);*

(b) a description of the nature of the IFI's operations and its principal activities; and

(c) the name of the parent and the ultimate parent of the group.

(d) [

Disclosure of Unusual Supervisory Restrictions

69. An IFI is encouraged to disclose any unusual supervisory restrictions imposed on the IFI by any regulatory or supervisory agency with respect to any regulations regarding such restrictions.
70. The situation where the regulatory and supervisory agency may impose the restriction contrary to Shariah principles on IFI is very rare. Such restriction can impair the IFI's ability to make decisions necessary to manage the IFI or it prevents the IFI from carrying out some of the activities it has been authorised to carry out by its charter.

Disclosure of Shariah Advisor or Shariah Board and Zakat Obligations

- 71. An IFI shall disclose the role and authority of the Shariah advisor or board in monitoring the IFI's activities pertaining to Shariah matters.**
- 72. An IFI shall also disclose, where applicable, its responsibility towards payment of Zakat on behalf of depositors, shareholders and others.**

Disclosure of Earnings or Expenditure Prohibited by Shariah

73. An IFI is encouraged to disclose:
- (a) the amount and nature of earnings realised from sources or means which are not permitted by Shariah;
 - (b) the amount and nature of expenses not permitted by Shariah; and
 - (c) the manner of disposal of prohibited earnings.

Concentrations of Asset Risks

- 74. Disclosure shall be made in the financial statements of any significant concentrations of its assets invested or deposited in the following ways:**
- (a) by geographical areas;**
 - (b) by customer groups;**
 - (c) by industry sectors; or**
 - (d) other concentrations of risk that are appropriate.**

Concentration and Distribution of Investment Accounts

- 75. Disclosure of concentrations of sources of investment accounts and their**

equivalent and other accounts shall be made in the financial statements.

- 76. *Disclosure of the distribution of investment accounts and their equivalent and other accounts in accordance with respective periods to maturity shall be made in the financial statements.***

Distribution of Assets

- 77. *Disclosure of the distribution of assets in accordance with respective periods to maturity or expected periods to cash conversion shall be made in the financial statements.***

Commitments and Contingencies including Off-Balance Sheet Items

- 78. *Disclosure of commitments and contingencies shall be made in the financial statements of the IFIs and include:***

- (a) the nature and amount of commitments that are irrevocable; and***
- (b) the nature and amount of contingencies arising from off-balance sheet items including direct credit substitutes, transaction related contingencies, sales and repurchase agreements, and other contingencies of similar nature.***

Accounting Policies, Changes in Accounting Estimates and Errors

- 79. *The disclosure requirements as per FRS 108 Accounting Policies, Changes in Accounting Estimates and Errors shall apply to an IFI. In addition, any accounting effect on investment account shall be disclosed.***

Profit Distribution Policy

- 80. *An IFI that co-mingles various types of deposits into a single pool of funds shall disclose the method of allocation of income among various categories of deposits.***
- 81. *An IFI shall disclose the distribution of profit derived from investment of depositors' funds at gross level, after deducting expenditure to the extent that they are directly attributable to the investment of those funds.***
- 82. *An IFI normally allocates income by using a weighted average method balances and allocates a total income to various categories of depositors.***
- 83. *An IFI normally distributes profit derived from investment of depositors' funds based on a pre-determined ratio in the case of Mudarabah deposits, and on a ratio determined at the discretion of the IFIs in the case of Wadiah and other non-Mudarabah deposits.***

Related Party Disclosures

- 84. *An IFI shall comply with FRS 124 Related Party Disclosures.***

Specific Investment Accounts

- 85. *Specific investment accounts are restricted as to their co-mingling with other funds. They are to be used for specified financing or investment. Additional disclosures on the nature of fund, profit sharing policy, nature of financing, and investment are encouraged.***
- 86. *Any profits or losses of the specific investment account shall be separately***

disclosed. They shall not be offset with other types of the IFI's profit or loss.

الفترة الانتقالية

تاريخ بدء سريان المعيار

المراجع

محمد شريف توفيق ومحمود حسن عبد الفتاح، "نحو الية ملائمة لبناء معايير المحاسبة العربية والالزام بها (حالة جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية ومجلس التعاون الخليجي): دراسة دولية اختبارية مقارنة"، المؤتمر الرابع لتوفيق بينات منظمات الاعمال اداة التكامل العربي في مواجهة تحديات العولمة، كلية التجارة جامعة الإسكندرية - سبتمبر ٢٠٠٤.

محمد شريف توفيق وحسن السيد سالم ، "نحو الية لتطوير معايير المحاسبة المالية في مصر لتتواءم مع معايير المحاسبة الدولية في ظل المتغيرات العالمية: دراسة اختبارية"، المؤتمر الرابع لتوفيق بينات منظمات الاعمال اداة التكامل العربي في مواجهة تحديات العولمة، كلية التجارة جامعة الإسكندرية - سبتمبر ٢٠٠٤.

محمد شريف توفيق وحسن محمد علي سويلم، "عولمة التقرير المالي والمعايير الدولية للمحاسبة في ظل الشراكة مع الاتحاد الاوروبي (حالة المعايير الدولية للمحاسبة ومعايير مجلس التعاون لدول الخليج العربية): دراسة دولية اختبارية"، المؤتمر الثاني لكلية التجارة جامعة القاهرة "مستقبل مهنة المحاسبة والمراجعة في عالم متغير" - ديسمبر ٢٠٠٤،

محمد شريف توفيق، المحاسبة الالكترونية E-Accounting، - مكتبة دار النهضة العربية بالقاهرة، ٢٠٠٤/٢٠٠٥.

محمد شريف توفيق ، "رؤية مستقبلية نحو المحاور الرئيسية لتطوير بناء المعايير المحاسبية فى المملكة العربية السعودية: منهج تنظيمى للسياسة المحاسبية على المستوى الكلي"، مجلة الإدارة العامة (الرياض، معهد الإدارة العامة ، العدد ٥٥ ، سبتمبر ١٩٨٧) ، ص ص ١٦٧-٢٣٥.

محمد شريف توفيق ، "قياس متطلبات العرض والإفصاح العام وتقييم مدى توافرها فى التقارير المالية للشركات المساهمة وفى معيار العرض والإفصاح العام بالمملكة العربية السعودية"، مجلة الإدارة العامة (الرياض، معهد الإدارة العامة، العدد ٦١ ، فبراير ١٩٨٩) ، ص ص ١١٣-٢٠١.

وايل بن على الوابل ، "معايير المحاسبة السعودية - دراسة ميدانية لترتيب أولوية إصدار المعايير"، مجلة الإدارة العامة (الرياض، معهد الإدارة العامة ، العدد ٦٦ ، مايو ١٩٩٠) ، ص ص ١٧٧-٢١٢

محمد شريف توفيق، حمدى محمود قادوس، "دراسة اختيارية لاستخدام المدخل الإيجابي فى بناء المعايير المحاسبية فى المملكة العربية السعودية"، مجلة الإدارة العامة (الرياض، معهد الإدارة العامة ، العدد ٧٢، أكتوبر ١٩٩١)، ص ص ٩٣-١٦٢.

محمد شريف توفيق، حمدى محمود قادوس ، "تقييم أهم المعايير المحاسبية التى أصدرها الجهاز المركزى للمحاسبات فى ظل هدف إصلاح المسار المحاسبى المصرى" ، مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة جامعة الزقازيق، المجلد التاسع عشر، العدد الأول، الجزء الأول ، يناير ١٩٩٧، ص ص ١٥-٦٠.

أبو زيد كامل السيد ، "دراسة انتقادية لمنهجية إصدار المعايير المحاسبية المصرية واختبار مدى ملاءمتها للبيئة المصرية لمواجهة التحديات المستقبلية"، المؤتمر العلمى السنوى الثانى، كلية التجارة جامعة الزقازيق، نوفمبر ١٩٩٨، ص ص ٢٢٧-٢/٢٧٤.

الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، قرار وزير الاقتصاد رقم ٥٠٣ لسنة ١٩٩٧ ، بشأن معايير المحاسبة المصرية وتعديلات نماذج القوائم المالية لشركات المساهمة والتوصية بالأسهم، الطبعة السادسة ، ٢٠٠٢ .

المعايير المحاسبية كإطار مكمّل للنظام المحاسبى الموحد ، الوقائع المصرية ، العدد ٢١٥ (تابع) - ٢٣ سبتمبر ١٩٩٦، وقرار رئيس الجهاز المركزى للمحاسبات رقم ٢٦٤٤ لسنة ١٩٩٦ بشأن اعتماد وسريان معايير المحاسبة كإطار مكمّل للنظام المحاسبى الموحد ، ص ص ٢ - ١٦٧ .

عباس مهدى الشيرازى ، نظرية المحاسبة"، الكويت، ذات السلاسل للنشر، ١٩٩٠.

- <http://www.aaoifi.com>
- <http://www.cao.gov.eg>
- <http://www.cma.gov.eg>
- <http://www.masb.org.my>
- <http://www.socpa.org.sa>
- <http://www.gccao.org>
- <http://accounting-standards.7p.com>
- <http://mstawfik.7p.com/ita.htm>